The Permanent Mission
of the Kingdom of Morocco
to the United Nations

البعثة الدائمة
للمملكة المغربية لدى الأمم المتحدة
نيويورك

بيان

وفد المملكة المغربية لدى الأمم المتحدة

أمام اللجنة السادسة للجمعية العامة

البند 84 "سيادة القانون على الصعيدين الوطني و الدولي"

نيويورك 10 أكتوبر 2012

seul le discours prononcé fait foi

السيد الرئيس،

يؤيد وفد بلادي البيان الذي أدلت به ايران نيابة عن حركة عدم الانحياز و مصر نيابة عن المجموعة الافريقية. و نود أن نشكر الأمين العام على تقريره السنوي حول "تعزيز وتنسيق الأمم المتحدة أنشطة سيادة القانون".

السيد الرئيس،

ان الالتزام بسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي أمر أساسي ليس فقط من أجل استتباب السلم والأمن الدوليين ولكن أيضا من أجل تحقيق و تعزيز التنمية والرخاء الاقتصادي. فاحترام القانون الدولي والتنفيذ الفعلي على المستوى الوطني للالتزامات القانونية الدولية التي قبلتها الدول بإرادتها السيادية ذات أهمية حاسمة لمواصلة التقدم نحو مجتمع دولي مؤسس على سيادة القانون وتحقيق عالم يسوده السلام والرخاء.

و يأتي نقاشنا حول سيادة القانون خلال هذه الدورة أياما قليلة بعد انعقاد الاجتماع عالي المستوى للجمعية العامة حول سيادة القانون الذي كان مناسبة أكد خلالها وفد بلادي التزام المملكة المغربية بالاستمرار في توطيد سيادة القانون، و احترام حقوق الإنسان، و تعزيز التنمية البشرية، و نشر فضائل الحوار و التسامح على الصعيد الدولي، و الجهوي و الوطني.

و قد كان هذا الاجتماع - بالنظر الى مستوى تمثيل الوفود المشاركة فيه و التعهدات التي تم التقدم بها - مناسبة مواتية لتجديد التزام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بمواصلة تعزيز سيادة القانون على جميع المستويات من خلال اعتماد إعلان نهائي بتوافق الآراء حول سيادة القانون، كتتويج للمشاورات المكثفة حول هذا الموضوع الهام. كما كانت مناسبة سانحة لتقييم موضوعي للجهود و الأنشطة التي قامت بها هذه المنظمة ولاستعراض ما راكمته الدول الأعضاء من تجارب وطنية، وذلك في أفق بلورة توافق متعدد الأطراف حول السبل الكفيلة بتعزيز التعاون في هذا المجال و إحراز مزيد من التقدم نحو إرساء مجتمع دولي يحتكم لسلطة القانون.

السيد الرئيس،

تؤكد المملكة المغربية من جديد التزامها بالمساهمة بإرساء نظام دولي متعدد الأطراف يرتكز على مبادئ و قواعد القانون الدولي في كل جوانب العلاقات الدولية وذلك باحترام ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية الأخرى للقانون الدولي التي تؤكد على احترام سيادة الدول، و وحدتها الترابية، و عدم التدخل في شؤونها الداخلية، و تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية. و يتطلب تحقيق ذلك تعزيز الالتزام الدولي بإرساء حكامة دولية تضع العنصر البشري في صدارة أولوياتها و العمل على تقوية العلاقة بين التنمية المستدامة، واحترام حقوق الإنسان و سيادة القانون.

و يرى وفد بلادي أن الأمم المتحدة ينبغي أن تستمر في القيام بدور رائد في تعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي و دعم جهود الدول الأعضاء الرامية الي تحقيق هذا الهدف على المستوى الوطني. و قد طورت منظمة الأمم المتحدة و مؤسساتها المتخصصة آليات و برامج لدعم الدول الأعضاء في بناء وتعزيز قدراتها الوطنية لتكريس سيادة القانون، وخاصة من خلال خلق المزيد من الفرص للدخول في حوار مع الدول المعنية لفهم أكثر عمقا لأولوياتها و خصوصياتها السياسية، و الاقتصادية و الثقافية و أيضا من خلال ضمان مشاركتها الفعلية في مختلف مراحل تنفيذ المبادرات والبرامج الوطنية الرامية الى تعزيز سيادة القانون. وفي هذا الصدد نود أن نؤكد دعمنا للدور الذي يقوم به الفريق المعني بالتنسيق و الموارد في مجال سيادة القانون و تقديرنا للأنشطة المتعددة لوحدة سيادة القانون.

السيد الرئيس،

ان المشاركة الفعلية للمواطنين عنصر أساسي لتحقيق مجتمع قائم على سيادة القانون. وقد نجح المغرب في خلق سياق مواتي لديمقراطية تشاركية كعنصر يقوي الديمقراطية التمثيلية بهدف تهيئة الظروف الكفيلة بضمان المساهمة الفعلية للمواطنين في إدارة شؤونهم. وفي هذا الإطار تشكل مبادرات المواطنين، و المنتخبين المحليين و فعاليات المجتمع المدني أحد العوامل الأساسية لانطلاق إصلاحات كبرى عرفها المغرب.

و من هذا المنطلق، إختارت المملكة المغربة،منذ سنوات بإرادة سيادية كاملة و في تجاوب تام مع التطلعات المشروعة لمواطنيه، تعزيز دولة القانون و المؤسسات، وفق مقاربة تشاركية متكاملة و متدرجة انطلقت منذ عقود. و قد مكنت هذه المقاربة الخلاقة من تنفيذ أوراش إصلاحية كبرى عززت مسار استكمال بناء دولة القانون، و المؤسسات الديمقراطية، و حقوق الإنسان. حيث تمكن المغرب من اعتماد مدونة للأسرة تنهض بدور المرأة في المجتمع، وإطلاق مبادرة وطنية للتنمية البشرية لتعزيز التضامن الاجتماعي، و كذلك معالجة الخروقات الجسيمة لحقوق الإنسان من خلال عمل هيأة الإنصاف والمصالحة.

و قد توج هذا المسار الإصلاحي باعتماد دستور جديد أكد في ديباجته أن المغرب سيظل ملتزما باختياره الذي لا رجعة فيه في إقامة دولة ديموقراطية يسودها القانون. و قد جاء هذا الميثاق الدستوري الجديد ليرسخ مبادئ الفصل بين السلطات و توازنها، و يضمن استقلال السلطة القضائية، و يكرس حقوق الإنسان كما هو متعارف عليها عالميا و يعزز قواعد الحكامة الاقتصادية و السياسية على المستوي المحلى، و الجهوي و الوطني. و كل ذلك في انسجام تام مع النموذج المغربي القائم على تلازم مساري الديمقراطية التشاركية مع التنمية البشرية، و التفاعل الإيجابي بين الثوابت الراسخة و القيم الأصيلة للمجتمع المغربي من جهة، و الإنفتاح على التجارب و القيم الإنسانية من جهة أخرى.

السيد الرئيس،

يتطلع وفد بلادي لمواصلة مشاوراتنا في اطار اللجنة السادسة من أجل تعزيز الدينامية الايجابية التي انبثقت عن الاجتماع عالي المستوى للجمعية العامة حول سيادة القانون و تعميق النقاش حول فهم مشترك حول الوسائل الكفيلة بضمان متابعة التنفيذ الفعلى للمقتضيات التي تم التوافق عليها في الإعلان النهائي لهذا الاجتماع. و يتعين علينا من أجل تحقيق ذلك تعزيز مناخ الثقة و روح التوافق التي ميزت دائما نقاشنا حول هذا الموضوع في اللجنة السادسة. و كخطوة أولية من المهم التوافق حول جملة من المواضيع المرتبطة بسيادة القانون من ضمن المقترحات التي تقدم بها الأمين العام في تقريره للجنة السادسة.

.